شاحنة «قمامة» تهرب بضائع بـ٥٠٠ مليون ليرة وبراد فواكه يهرب «الفحم»

بعد النحاس.. ضبط دهانات أدخلت تهريباً علماً مسموح باستيرادها

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط عدة قضايا مؤخراً منها شاحنة مخصصة لنقل القمامة والخردوات والبلاستيك عثر داخلها على حمولة من المهربات تجاوزت غراماتها المالية ٥٠٠ مليون ليرة على التوازي لضبط دهانات مهربة في منطقة حوش بلاس في ريف دمشق، في حين ضبط براد لنقل الفواكه والخضار في حمص بإخفاء ٢,٥ طن من الفحم المهرب داخل مخبأ في مقدمة البراد، وتم بناء على التحريات كشف المخبأ ومصادرة المهربات، وعلى التوازي لذلك ضبط في ريف دمشق شاحنة تنقل دخاناً مهرباً قادماً من منطقة قلعة جندل باتجاه أحد الطرق التي تصل إلى السويداء.

بينما قدر غرامات المهربات التي تم ضبطها في هذه القضايا بحال تمت المصالحة عليها وتسديد غراماتها أنها تتجاوز مليارَي ليرة، وربما يمكن الربط بين تهريب مادة الدهانات في منطقة حوش بلاس (المسموح باستيرادها) وتهريب مادة النحاس التي نشرت تفاصيلها «الوطن» مؤخراً وهي مادة مسموح باستيرادها لتفتح «الوطن» التساؤل لماذا تهرب (يتم إدخال مواد بالتهريب) رغم أنه مسموح باستيرادها، والتي أكد عضو في غرفة تجارة دمشق أن السبب الأساس وراء اللجوء للتهريب هو الهروب من مسألة التمويل عبر المنصة حيث تحتاج عملية التمويل عبر المنصة لأكثر من ٦ أشهر وعادة ما يرفع التمويل عبر المنصة تكاليف الاستيراد لأكثر من ٣٠ بالمئة وتصل في بعض الحالات إلى حدود ٥٠ بالمئة، وخاصة في الحالات التي يلجأ فيها المستورد لطلب التمويل من شخص آخر مقابل عمولة يتفق عليها، حيث يذهب العديد من الصناعيين والتجار لمثل هذا الخيار، إما لعدم توافر التمويل الكافي أو لعدم تعطل رأسمال فترة طويلة، وبالتالي خسارة دوران رأس المال بسبب تأخر التمويل من خلال المنصة لأشهر وخسارة جزء من القيمة الفعلية لرأس المال بفعل حالات التضخم التي تحدث على السعر .

بينما بيّن المصدر حول خطوط التهريب أن تهريب الدخان في ريف دمشق المحاذي لمحافظات القنيطرة ودرعا وصولاً إلى السويداء والجزء الشرقي من ريف دمشق يعتبر حالياً من أنشط خطوط التهريب ويتم التعامل معه عبر العديد من الإجراءات وأهمها تكثيف التحريات والمفارز الجمركية لكون معظم المهربات يتم نقلها عبر استخدامات سيارات سياحية.

وأكد أن هناك تشدداً كبيراً في التعامل مع المهربات وخاصة المواد الغذائية لما تمثله من خطر مباشر على سلامة المواطنين، حيث يتضح من خلال الاختبارات التي يتم إجراؤها على المهربات من المواد الغذائية، وخاصة اللحوم التي تصل غير صالحة بسبب سوء النقل والشحن والتبريد وعدم معرفة مصدرها ومواصفاتها بشكل واضح، يضاف إلى ذلك حركة تهريب الدخان التي تصل إلى ريف دمشق ثم تذهب إلى أسواق ومستودعات بدمشق.

الأجور في القطاع الخاص عرض وطلب!!

رزق لـ«الوطن»: ليس ملاكاً ولكنه أفضل من القطاع العام..والوظائف السورية تشوبها تشوهات كثيرة

يكون فقيراً من راتبه أقل من ٤,٤ ملايين ليرة

جلنار العلي

يستغل الكثير من أرباب العمل في القطاع الخاص حاجة الشباب إلى العمل في ظل تدني الأجور في القطاع العام أولاً، وندرة فرص العمل ثانياً، إذ بات إيجاد عمل في القطاع الخاص أمراً صعباً يحتاج الكثير من البحث سواء عبر صفحات «فيسبوك» أم عن طريق توصية الأقارب والأصدقاء بالسؤال عن شواغر عند معارفهم أو الأماكن التي يعملون بها..هذا إذا لم نتحدث عن الضعف الكبير في الأجور والذي يدفع العامل للبحث عن أعمال إضافية كي يتمكن من تحمّل أعباء الحياة.

هذا الواقع لا يتناسب مع حجم شركات القطاع الخاص والمنشآت بمختلف تصنيفاتها، ويدفعنا لطرح تساؤلات عديدة من قبيل: ما السبب في ندرة فرص العمل؟ وهل يقوم القطاع الخاص بدوره في توظيف الأيدي العاملة؟ وهل يوظف الخريجين الجدد وأصحاب الخبرات..أم إن هذا الأمر يمكن تصنيفه تحت مسمى «المسؤولية الاجتماعية» ويتوقف على مدى رغبة رب العمل في ذلك؟

الخبير التنموي ماهر رزق، اعتبر في حديث مع «الوطن» أن توظيف الخريجين الجدد واستيعاب الأيدي العاملة لا يدخل في نطاق المسؤولية الاجتماعية، ولطالما كان القطاع الخاص مستفيداً من عوائد عملية التنمية، فيجب عليه بالمقابل أن يكون مساهماً بها، لذا لا ينحصر واجبه في تشغيل الأيدي العاملة فقط، وإنما يجب تشغيلهم بطريقة لائقة.

ورأى رزق أنه يوجد الكثير من العيوب والتشوهات في الوظائف السورية، إذ لا يوجد بيئة عمل صالحة ولا يوجد أجور جيدة تليق بالعمال، فالبعض تم تصنيف خط الفقر عالمياً عند حدود ٢,١٥ دولار يومياً للفرد الواحد «ما يعادل ٣١٨٢٠ ليرة»، وإذا كان الحديث عن أسرة يبلغ عدد أفرادها وسطياً ٥ أشخاص فيجب أن يكون الحد الأدنى للرواتب ٣٠٠ دولار «٤,٤٤ ملايين ليرة»، وتعميم هذا يعد ضرباً من ضروب المستحيل.

واعتبر رزق أن القطاع الخاص يتعامل مع قضية التوظيف وفقاً لمصلحته، فهو ليس ملاكاً، ولكن مع ذلك فهو بالظرف الحالي أفضل من القطاع العام على اعتبار أنه غير مقيد بقوانين وأنظمة العمل وسلم الرواتب والأجور وغير ذلك، إذ لا يلزمه سوى الحد الأدنى المحدد بـ٢٧٧ ألف ليرة، ويتجاوز القطاع الخاص هذا الحد عند حاجته، فعندما يكون بحاجة لاختصاص محدد فهو على استعداد أن يدفع ملايين الليرات كأجر لشخص واحد فقط، في حين الظلم في الأجور يقع على أولئك الداخلين حديثاً إلى سوق العمل، أي الذين يمتلكون خبرات مهنية ضعيفة، لذا تكون هذه الشريحة هي الخط الأول للهجرة للبحث عن ظروف أفضل في الخارج، وهذا ما أدى إلى نزف مخيف في المواهب والخبرات السورية.

وأشار إلى أن الفجوة الكبيرة للرواتب بدأت منذ الفترة التي تفشى فيها فيروس كورونا وهي الفترة الأخطر في الاقتصاد السوري، حيث بدأت تنخفض قيمة الأجور، وقد ارتفع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية نحو ثلاثين ضعفاً، علماً أن هذه الارتفاعات الحادة لم تحدث خلال سنوات الحرب، ما أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار السلع والمواد في الأسواق، في الوقت الذي لم تستطع الرواتب والأجور سواء في القطاع العام أم الخاص أن تواكب تلك الارتفاعات، مضيفاً: «وما يحدث أن القطاع الخاص يعتمد في تحديد أجوره على رواتب القطاع العام، إذ يعتبرها منطلقاً ويضع نسباً قليلة جداً فوقها، ويعتبر نفسه أنه متفوق على القطاع العام الذي تعد المشكلة فيه مختلفة، لكونه يعتبر التوظيف نهجاً اجتماعياً وما يزال يقوم بذلك على الرغم من قلة إنتاجيته.

> قريط لـ«الوطن»: هو أفضل الخيارات الموجودة وهو الملاذ الوحيد للشباب

وفي السياق، اعتبر رزق أنه على الرغم من كل المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص إلا أن دخوله يعد مفيداً، بدلاً من انتظار تغيير العقلية الحكومية ومنظومة القطاع العام التي تتضمن نحو مليوني موظفاً، ما يمنعها من اتخاذ قرارات فاعلة لإيجاد حلول لهذا الحجم الكبير من العمالة التي تعد غير منتجة في معظمها.

ورأى رزق أن محاولات وزارة التنمية الإدارية للإصلاح الإداري لم تكن في وقتها، فلا يمكن وضع معايير وشروط تصلح للعمل في منظمات دولية بأجور مخزية، مطالباً بإصلاح منظومة العمل، وأن يكون هناك إدارة صحيحة للاقتصاد الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل.

وحول معدلات أجور القطاع الخاص، أكد رزق أن الوظائف الفنية والتقنية والتخصصية كمهندسي المعلوماتية والمخبريين والكيميائيين تتفوق على غيرها، حيث تصل الأجور فيها إلى ١٥-٢٠ مليون ليرة، أما بالنسبة للوظائف الأخرى كالمحاسبين والمعلمين والحقوقيين وغير ذلك فتكون المنافسة فيها قليلة نتيجة لكثرة أعداد هذه الفئات، وبالتالي تكون الأجور منخفضة.

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور زكوان قريط، اعتبر أن القطاع الخاص يقوم بدوره في توظيف الأيدي العاملة، وإلا لم يشهد القطاع العام أي تسرب وظيفي، فهو يقدم مغريات وبيئة عمل وأجوراً وتعويضات أفضل من تلك الموجودة في القطاع العام، معتبراً إياه أفضل الخيارات الموجودة في الداخل، لذا فهو بمنزلة الملاذ والملجأ الوحيد للعاملين سواء كانوا موجودين بالقطاع العام، أم بالنسبة للشباب ممن هم في مقتبل العمر الذين يبحثون عن فرص عمل.

وأشار إلى وجود تفاوت كبير في الأجور بالقطاع الخاص فقد يصل الفرق بين أجري موظفَين جامعيَين إلى الملايين من الليرات، معيداً ذلك إلى أن سوق العمل أصبح عرضاً وطلباً، تتعكس فيه الأجور طرداً مع أعداد العمال الذين يمتلكون الخبرات ذاتها ويحملون الشهادة الجامعية ذاتها، لافتاً إلى أن الحد الأدنى في الأجور يبدأ من ٧٠٠ ألف ليرة ويصل إلى بضع ملايين، وقد يتقاضى المديرون التنفيذيون في البنوك أجوراً كبيرة.

بدل من ٤٨ ساعة.. أكثر من ٤٨ يوماً.. الفلاح انتظر ولم يحصل على قيم أقماحه!!

اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: وصلنا لنهاية الموسم وفلاحون لم يستلموا أي مبلغ من قيم أقماحهم المسلّمة

رامز محفوظ

أوضح رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال الخلف في تصريح لـ«الوطن» أن المسوق إلى مراكز الحبوب لغاية تاريخه بحدود ٦٨٧ ألف طن والمسوق إلى مؤسسة إكثار البذار بحدود ٢١ ألف طن، أي إن إجمالي المسوق بحدود ٧٠٨ آلاف طن، والمسوق بشكل يومي خلال الفترة الحالية لا يتجاوز ١٥٠٠ طن يومياً.

وحول التأخر في صرف قيم الأقماح المسلمة من الفلاحين قال الخلف: وصلنا لنهاية الموسم وأغلب المحافظات انتهت من عمليات التسويق، ولغاية تاريخه يوجد فلاحون لم يستلموا أي مبلغ من قيم أقماحهم المسلمة.

وأشار إلى أنه جرت العادة خلال المواسم السابقة أن يحصل تأخير في صرف قيم الأقماح لمدة تتجاوز ١٠ أيام، لكن اليوم منذ فتح باب التسويق بتاريخ ٢٦ أيار لغاية تاريخه رغم أن المبالغ المرصودة بحدود ٣٣٠٠ مليار ليرة لم يصرف منها للفلاحين سوى بحدود ١٤٠٠ مليار، موضحاً أن الكتلة المالية في المصارف الزراعية التي تخصص لقيم الأقماح قليلة وفي حال لم تتم زيادة هذه الكتلة بسرعة سنصل لشهر تشرين الثاني القادم وأغلب الفلاحين لن يحصلوا على قيم أقماحهم المسلمة للمحصول الحالي.

ولفت إلى أن الفلاح خسر كثيراً في زراعة القمح للموسم الحالي لأن الإنتاج كان قليلاً ونسبة كبيرة من الفلاحين عليهم التزامات وديون متراكمة لتجار مولوا الفلاحين بجزء من الأسمدة اللازمة لزراعة القمح والمبيدات الحشرية، ومن المعروف أن الفلاح بعد أن يحصد موسم القمح خلال تموز من كل عام يسدد ديونه.

وبيّن أن المصارف الزراعية تسدد جزءاً بسيطاً من ثمن الأقماح للفلاحين، فعلى سبيل المثال محافظة الرقة يجب أن يصرف للفلاحين فيها ثمن أقماح مسلمة بحدود ٦٠ ملياراً، لكن لم يصل للفلاحين هناك سوى ٢٠ ملياراً، رغم أنه وفقاً للتعليمات الصادرة يجب أن يحصل الفلاح على ٥٠ مليوناً كدفعة أولى من ثمن أقماحه المسلمة ومن ثم يوضع يومياً في حسابه المصرفي ٢٥ مليوناً يومياً، لكن في الواقع لم تطبق هذه التعليمات وقيم الأقماح المسلمة للفلاحين تعتبر قليلة.

وأضاف: وفقاً للتعليمات الصادرة تصرف قيم الحبوب خلال مدة ٤٨ ساعة، لكن ما حصل خلال الموسم الحالي أن الفلاح انتظر أكثر من ٤٨ يوماً ولم يحصل على قيم أقماحه.

من جهة أخرى أوضح الخلف أن عدد الجمعيات الفلاحية العاملة في أنحاء سورية يبلغ نحو ٣ آلاف جمعية متعددة الأغراض ومسؤولة عن تأمين الأسمدة والبذار للفلاحين وتنفيذ الخطة الزراعية، وكل جمعية تضم الآلاف من الفلاحين من مالكي الأراضي الزراعية.

ولفت إلى أن عدد الفلاحين المنتسبين للجمعيات الفلاحية الذين يعملون في الزراعة على كامل مساحة القطر يتجاوز ٨٠٠ ألف فلاح، نسبة كبيرة منهم يعملون في زراعة القمح، في حين أن عدد الفلاحين الذين يعملون في تربية الثروة الحيوانية تناقص خلال الفترة الأخيرة ووصل لحدود ٢٠٠ ألف.

وأشار رئيس مكتب التسويق في الوقت نفسه إلى أن الذين ينتمون لغرف الزراعة يسمون مزارعين وليس فلاحين وهؤلاء غير منظمين ضمن الجمعيات الفلاحية وعددهم قليل مقارنة بالمنتسبين للجمعيات الفلاحية.

> انخفاض عدد الفلاحين الذين يعملون في تربية الحيوانات

لماذا نسيت الحكومة زيادة التعويضات العائلية؟!

العكام لـ«الوطن»: زيادتها حاجة ملحة وضرورة زيادة التعويضات المقطوعة عشرة أضعاف

العدي لـ«الوطن»: يجب أن تكون نسبة مئوية من الراتب.. وزيادة الرواتب كل ٦ أشهر ١٠٠ بالمئة لمواكبة التضخم

راما العلاف

رغم الوعود الحكومية بتحسين الوضع المعيشي والتعويضات للعاملين في الدولة، ما زال التعويض العائلي لا يتجاوز سقفه الـ ٦٥٠٠ ليرة، حيث بقي التعويض عن الزوجة ٣٥٠٠ ل.س، و١٥٠٠ ل.س عن الولد الأول، و١٠٠٠ ل.س عن الولد الثاني، و٧٥٠ ل.س عن الولد الثالث.

الأستاذ في كلية الحقوق جامعة دمشق الدكتور محمد خير العكام أكد في حديثه لـ«الوطن» أن تعديل التعويض العائلي للموظفين بات حاجة ملحة ويجب أن تكون نسبة الزيادة عشرة أضعاف لمواكبة نسب التضخم الهائلة التي جرت بين العام ٢٠٢١ والعام الجاري، لافتاً إلى أنه تم تعديله عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة ١٠ أضعاف عن المرسوم السابق عام ٢٠٠٢ حيث كان ٦٥٠ ليرة سورية وأصبح ٦٥٠٠ ليرة، مشيراً إلى أن التعويض العائلي معفى من أي ضريبة حسب قانون ضريبة الدخل.

كما طالب العكام بزيادة الرواتب والأجور بنسبة لا تقل عن ٥٠ بالمئة مع تصحيح التعويضات المقطوعة وزيادتها بنسبة ١٠ أضعاف عما كانت عليه سابقاً إذ إنها أصبحت لا تتناسب البتة مع مستويات الأسعار.

من جانبه شدد نائب عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور إبراهيم العدي في حديثه لـ«الوطن» على أهمية أن يكون التعويض العائلي نسبة مئوية من الراتب وليس مبلغاً ثابتاً، مقترحاً أن يكون التعويض العائلي عن الزوجة بنسبة ١٠ أو ١٥ بالمئة وعن الأولاد ١٠ أو ٥ بالمئة عن كل ولد، بحيث إذا كان الراتب مثلاً لأستاذ جامعي هو ٦٠٠ ألف ليرة فإن التعويض العائلي عن الزوجة سيكون ٦٠ ألفاً في حال ١٠ بالمئة وعن كل ولد ٣٠ ألفاً في حال كانت النسبة ٥ بالمئة وهو بمعدل زيادة ٢٠٠٠ بالمئة عن التعويض الحالي، واستغرب العدي لكون التعويض العائلي في سورية متناقصاً بشكل تنازلي من الزوجة للولد الثالث.

كما أكد العدي أهمية أن تتم زيادة الرواتب كل ٦ أشهر بنسبة ١٠٠ بالمئة لتحقيق مقاربة مع أسعار السوق، مشيراً إلى أن الراتب يعبر عن ثمن العمل، وبالتالي فإن السنوات السابقة كانت فاشلة حيث كان سعر صرف الدولار عندما استلم الفريق العمل كان بـ٨٠٠ وحالياً بـ١٥ ألف ليرة سورية، وشدد على أن سياسة عدم زيادة الرواتب كي لا تسبب زيادة التضخم أمر خاطئ إذ إن زيادة الرواتب ستكون أحد عوامل زيادة التضخم وليست السبب الرئيس أو المباشر، حيث هناك العديد من الأسباب الأخرى لها، إنما هي حاجة ضرورية وملحة، مشيراً إلى أن راتب أعلى أستاذ جامعي في سورية هو أدنى راتب في العالم وهو أدنى بـ٤ أضعاف من راتب أستاذ جامعي في اليمن.